

المساواة بين الرجال والنساء

لا مساواة بين الناس لا بين الرجال والنساء كطائفتين ولا بين الرجال وحدمن ولا بين النساء وحدمن . هذا عند التغبيض ولما عند التعميم فالرجال والنساء مشتركون في المحقيقة الإنسانية متساوون فيها ، والرجال وحدمن متساوون في الماهمة وكذلك النساء وحدمن . ولكن ما كل ما يُطلب من الرجل الآن أو يتطلب منه بطلب من المرأة أو يتطلب منها لأن بين الرجال والنساء فرقاً اجتماعياً وأوضاعاً تهيل هو طبيعي ثابت أو هو وضع ناتج عن التربية وحال الاجتماع . أي هل كانت النساء كذلك دائئراً رجالاً متساوين على نسائهم في قوائم المقلية والبدنية أو كانوا متساوين ثم اختلفوا فيما خال الارتفاع وقد يعودون إلى المساواة . وهل المتوجهون مثل المتدلين من هذا القبيل

اشترك الدكتور روبرت لوبي والدكتورة لانا هولنجروث الاسم كيان في مقالة كبائعاً في هذا الموضوع ونشراماً في المجلة الشهرية الأميركية وجمعها خلاصة ما حققته العلامة فيه حتى الآن وما هي موردون زيدتها فيها بلي فالا :-

إن الفتنين بالدعاة التي تروي إلى مساواة النساء بارجال في المقرن والأجر والأعمال يطلبون ذلك القيد الذي تمنع النساء من معاشرة الرجال في الأعمال البدنية والأشغال المقلية . أما الذين يخالفونهم في ذلك فيبنون مخالفتهم على أربين الأول أن إزالة هذه القيد توقع في نتائج غير مرغبة من حيث الآداب الفنية والقواعد الاجتماعية واكتفى أن المرأة غير مسلمة طبعاً للقيام بأعمال الرجل . أما الأم من الأول فالبحث فيه خارج عن نطاق العلوم الطبيعية لأن كون الشيء مرضياً أو غير مرضي يترافق على الرأي والافتراض ولا دخل فيه للنظائر العلمية . وقد يحصل علم الاجتماع إلى معرفة النتائج التي تنتهي عن إزالة هذه القيد معرفة استقرائية بتبنيه حتى يصدر المرء ببني مجدها فيما عدلت كائن العلوم الطبيعية بجدوته الناتجة من مقدماتها لكن علم الاجتماع لم يصل إلى ذلك حتى الآن فلم يبقَ العلم الطبيعي إلا البحث في الأسر الثاني من الأمرين المتدلين وهو كون المرأة غير صالحة طبعاً للقيام بأعمال الرجل وعلى ذلك مدار هذه المقالة

ان أكثر ما يجيء إليه ويعتمد عليه المتألون بعدم متدرة المرأة على مساواة الرجل هو أنها لا تمثل ولم تعمل بعض الأعمال التي يعملاها الرجل . فإذا مالت إليها الآن فيلهما غير طبيعي . إلا أن هذا التفاس غير صحيح لأن عدم عملها تلك الأعمال لا يستلزم أن يكون سببه أنها

تأباه بالطبع اذ قد يكون السبب انها سُمعت عنها لدّواعٍ خصوصية . فالآن صار الكتاب على الآلة الكاتبة من النساء ولم يكن الا سر كذلك منذ سرتات قبيلة بل كان الكتاب كلهم من الرجال ومع ذلك لا تتوّل ان طباعة المرأة تغيير في عشر سنوات او عشرين سنة . ولو وجدنا المرأة تغتصب عن تعاطي بعض الاعمال في كل البلدان لغير سبب قوي او اجتماعي لكن في ذلك مندوحة للقول انها غير لائقة بها طبعاً

والبحث في هذا الموضوع يجب ان يكون بیولوجياً وبيكولوجيّاً اي من حيث جسم المرأة ومن حيث عقلها ولكن لا بد قبل ذلك من ان نعرف حال المرأة بين طوائف الناس المختلفة ان كثیرین من المطالبين بحقوق النساء وساواهنِ الرجال يدعون ان التفوق کان النساء في اول خفر العرمان اي ان النساء کن في الدرجة الاولى وكان الرجال في الدرجة الثانية بعدهنَ ولذلك كان الابناء يتربون الى امهاتهم لا الى آباءهم ولم يصر التفوق للرجال الا منذ هدٍ غير بعيد في جب العهد الاول ولذلك فاحفاظ المرأة عن الرجل الذي زاد الآن ليس تاماً في بيتهما بل هو ناتج عن تقوّل سبب الحضارة الحالية

لكن لم يتم دليل على ان التفوق كان للمرأة في عصر من العصور . والحقيقة ان بعض الذين لا يزالون على الفطرة يرجعون في امهاتهم الى آباءهم وبعضاً يرجعون الى امهاتهم وبعضاً لا يرجع في نسبة الى الاباء ولا الى الامهات . وكذلك لا يصح القول بان الاتساب الى الامهات كان عالياً في وقت من الاقوام . ولو فرض انه كان عاملاً لما كانت عمومية دليلاً على تفوق المرأة فان الاتساب الى الامهات شيءٌ وتفوق النساء على الرجال شيءٌ آخر . فاما في غربنا البريطاني ينتسب كل واحد منهم الى قبيلة اميه لا الى قبيلة ابيه ويرث املاكه لا املاكه عميه ولكن مقام المرأة هناك دون مقام الرجل . وقد توجد قبائل ينتفخ نساؤها على رجالها ويسلطن عليهن ولكنها قليلة جداً ولا يمكن الاتساب فيها الى الام بل الى الاب

والامر الذي يتحقق النظر هو ماذا كانت اعمال المرأة على اختلاف الامكنة والازمنة . فالاعنة بالاطفال متسرط بها لحبه حبيبي وهذا الاعنة وضعف جسمها اذا فوبل بجسم الرجل ينحنيها عن المقرب والمصيف . فهل فيها علة اخرى تهدى من لوازم بيتهما . ان عم الانسان يعني ذلك او لا يثبت . وفي كل قبيلة تقسم الاعمال بين الرجال والنساء ما عدا الاعنة بالاطفال ولكن سائر الاعمال التي يتعاطها الرجال والنساء يختلف اختصاصها بها باختلاف القبائل فالحياكة خاصة بالرجال في قبيلة الموري وبالنساء في قبيلة الناقاجو مع ان الثانية

تعلمت الحياكة من الاولى فيها يقال وكتابها من قبائل هنود اميركا . وصاعة الحرف خاصة بالنساء عند تلك القبائل وبازجال عند بعض القبائل الافريقية . وما من سبب لاختصاص النساء بالدبياغة عند قبائل الودسكن من قبائل اميركا والرجال بالفلاحة عند ابو بلو والساء بها عند هنود الاركواوس ولا لاختصاص الرجال بدهن الشابع عند بعض هنود اميركا واختصاص النساء بدهن الاكياس المصنوعة من الجلد

وقد قام النساء باعمال كثيرة مهمة في كل مكان وزمان ولم تكن اعمالهن مقصورة على الامور البيتية بل كثيراً ما كان لها شأن كبير في الامور المعاشرة والصناعات المختلفة . ولكن لم تكن هذه الاعمال لتفصل المرأة عن اعمالها البيتية كالاعمال التي تتعاطاها الان ، فالزوجية تحكم المولى يدها وظفتها على كفاحها المندبة تكشط المخلود وتصنع السلال ونظر الصداري في خلل اعمالها البيتية . ووفقاً لذلك كلما ان تعاطي المرأة بعض الاعمال او منها من تعاطيها جاريان على مقتضى العادة وليس لها سبب طبيعي . ولا يستثنى من ذلك الا ما يطلق بولادة الاولاد . والادلة من عم النساء لا تنجي ناقول بيان الطبيعة تفضي على المرأة بتعاطي الاشتغال السياسية او بالاستئذان عن تعاطيها ولا انها اصلح من الرجل لتعاطي صاعة الحرف او الحياكة او النسابة او الفلاح او التصوير او انها اقل ملائحة منه . واما تذكرنا على ان الام المختلفة اختفت كثيراً في توزيع الاعمال لرجالها ونسائها ولا توّيد قول القائلين ان الاعمال التي اختص بها الرجال والتي اختص بها النساء عدد متعدد هذا المصرف قد قسم كذلك يفهم لسبب طبيعي دعائى هذه التسمة وهذا التخصيص ولنعد الان الى ما بين الرجال والنساء من الفروق الجسمية والقبلية ونتظر في هل المرأة احبط من الرجل جداً وعقللاً

ادعى بول البرخنس منذ سنة ١٨٨٤ ان الصفات الوحشية او وضع في المرأة منها في الرجل وحاول اثبات ذلك بسبعين ادلة نشيجهة لكن فسدى له بول بارنلس وقضى ادكه وبين ان اربعة منها غير صححة او شكوك فيها وواحدة لا علاقة له بالملوکوع والبقية غير مهمة فيه وقال انه يمكن ان يستدل على ان الرجل اقرب الى الوحشية من المرأة بدليل قوله فكيه وكبار وجهوه . وقال غيره ان المرأة اشبه بالطفل من الرجل لطول جذعها وقصر ساقيهما وكمبر رأيهما ولكن طول اطراف الرجل وصغر رأسه يجعله اقرب الى المعدان منها . وقد استخرج ستز من يحيى ان الرجل والمرأة مختلفان بناء ولكن كلما منها كامل في بنائه اليلوجي ومن المسائل التي يكتنز ذكرها والسود اليها صفر دماغ المرأة اذا قوبن بدماغ الرجل

اذ الراجح في الاذهان ان العقل الكبير يكون في الدماغ الكبير ولذلك يحسن البحث في هذا الاسس بشيء من الاهتمام

لا شبهة ان دماغ الرجل اثقل من دماغ المرأة في كل الشعوب التي وزنت فيها ادمغة الرجال والنساء، فتوسط ثقل دماغ الرجل من الانكلترا ١٢٢٥ غراماً ومتوسط ثقل دماغ المرأة منهم ١١٨٣ غراماً، وقد قيست ساحة جرم الدماغ في مشاة بافاريا وشة بافارية فادا متوسط دماغ الرجل ١٥٠٣ سنتيرات مكعب ومتوسط دماغ المرأة ٣٣٥ سنتيرات مكعباً، واذا قابلنا دماغ الرجل بدماغ المرأة من غير نظر الى جسمها فدماغ الرجل أكبر واثقل من دماغ المرأة ولكن دماغ الفيل ودماغ الحوت كلُّ منها أكبر واثقل من دماغ الرجل ثقل دماغ الفيل ٤١٠٠ الى ٤٨٠٠ غرام وثقل دماغ الحوت من ١٩٠٠ الى ٢٨٠٠ غرام ولذلك فمن الجهل اثت نطلق على ثقل الدماغ المطلق أهمية كبيرة في المقابلة بين الرجل والمرأة من حيث القوى القليلة، ويريد ذلك اختلاف ثقل الدماغ في كثيرين من الرجال من غير نسبة اى عقولهم، نعم ان الرجال الذين امتازوا على غيرهم في التالب من كبار الادمغة ولكن ذلك غير ضارد فان ادمغة بعض الطباء المشهورين وجدت اخف من المتوسط وادمغة بعض الذين لا شأن لهم وجدت كبيرة جداً وقد أحصى ولدير ثقل ادمغة كثيرة فوجد ان اخف دماغ وزنه ٩٠٠ غرام واثقل دماغ وزنه ٢٠٠٠ غرام هما دماغ رجلين غير متساوين على غيرهما لا في صغر الفرق ولا في كبره

واذا نظرنا الى ثقل الدماغ مع اعيار ثقل الجسم وجدنا ان دماغ المرأة متوايا الى ثقل جسمها اثقل من دماغ الرجل متوايا الى ثقل جسمه، فان نسبة ثقل جسم المرأة الى ثقل جسم الرجل كنسبة ٨٣ الى ١٠٠ واما نسبة ثقل دماغ المرأة الى ثقل دماغ الرجل فنسبة ١٠ الى ١٠٠ او ان كل ١٠٠ درهم من دماغ الرجل يقابلها ٢٤٢ درهماً من جسمه واما كل ١٠٠ درهم من دماغ المرأة فتقابليها ٤١٧ درهماً فقط من جسمها، فهو يصح انت لنتيجة من هذه الحقائق تتوافق المرأة على الرجل عقلاً، كلام ولا سيما اذا قابلنا بين ثقل دماغ الانسان متوايا الى ثقل جسمه وثقل ادمغة بعض الحيوانات متوايا الى ثقل اجسامها والا فاننا نجد ان الجرذ يجب ان يكون اعقل من الانسان وان الخلد متوسط بين الرجل والمرأة وان الفيل اقل عقلاً من أكثر الحيوانات، لكن نسبة ثقل الدماغ الى ثقل الجسم لا يخلو من دلالة محبحة لأن ادمغة الحيوانات الرفيعة اثقل من ادمغة الحيوانات التي دونها اذا قيست بثقل اجسامها وكذلك الحيوانات الصغيرة الجسم التي من نوع حيوانات أكبر منها ادمتها أكبر

من أدمغة الحيوانات الكبيرة مسوقة إلى أجسامها كما في الممر والاسد فإن نسبة دماغ المرأة إلى جسمها ثقلاً أكبر من نسبة دماغ الأسد إلى جسمه ثقلاً . وقد تكون زيادة دماغ المرأة متساوية إلى جسمها بمرتبة بصر جسمها . وخلاصة ما نقدم من هذا التبيين أن زيادة ثقل الدماغ لا يلزم أن تدل على زيادة العقل لا في الرجال ولا في النساء مع وجود الارتباط الشديد بين الدماغ والعقل . ولعل ما استنجه بارتلس بعد البحث المدقق في هذا الموضوع هو عين الصواب وهو أن ثقل دماغ الرجل ودماغ المرأة يدل على اتهما متساوياً في الاستعداد العقلي ونذكر الآن ما يستخرج من البحوث المقلية في هذا الموضوع . فقد كان اعتقاد العلماء وغير العلماء أن المرأة دون الرجل عقلًا أي أن متوسط عقول النساء دون متوسط عقول الرجال . لكن البحث الاستقرائي في المدارس التي يتعلم فيها الذكور والإناث جعل كثيرون من العلماء يبدون عن هذا الاعتقاد . وقد رأى بول بارتلس ما انتبه ان النساء يتأثرن بالرجال سهارة في لعب الشطرنج والسياسة والعلوم الطبيعية والمسارات في البورصة وكل ما يوقف عمل إعمال العقل ولكنهن دون الرجال فيما يتسلم منه الحيلة . فلا تخلع المرأة مثل الرجل إذا فاقدت جيشاً أو قوت إدارة سفينة أو تعاملت صناعة الطب أو نظمت الشرطة أو اخذت زعامة الجماهير . وظاهرًا فوراً في ذلك فتقال إن الرجل يتفوق المرأة في قوة الإدراك والمرأة تتفوق فيما يتوقف على الإرادة . والظاهر من اختلاف العباءة أنه لم يتم حتى الآن أدلة كافية على تفريح منزلة المرأة من حيث نسبة قواها المقلية إلى قوى الرجل المقلية ولا مشاهدة في أن الأعمال المقلية التي عملتها النساء في الماضي هي دون أعمال الرجال المقلية . وقد علل ذلك بفلاسفة العادة الشهريات التي تناصب النساء . ولكن لم يتم العلم دليلاً على وجود ارتباط بين هذه العادة والقتل . وقد بحث أرتول ستين في أحوال ١٠٠٠ امرأة عمر كلّ منها ١٨ سنة فلم يجد ما يوحي بذلك . وستيقن هذه المسألة عند هذا الحد إلى أن بحث النساء أتقنهنْ فيها ويشفنَ وجود هذا الارتباط أو ينفيه .

واظلامة أن من النساء عن تعاطي بعض الأعمال بناءً على أنهنْ غير مسلطات على بطيئتهنْ بدليل عدم تعاطيهنْ لما من قبل خطأ حصل مبني على جهل تاريخ الإنسان الذي يدل على أن النساء تعاطين مختلف الأعمال كلها في أمكنة وأزمنة مختلفة . وإن الرجل والمرأة متساوياً جسداً وعقلاً وأن اختلاف المرأة عن الرجل في العادة الشهرية لم يتم دليل على أنه يوثق في اعتقادها فيحملها دون الرجل في تعاطي الأعمال والاشتغال ولذلك لا وجه لمنع المرأة عن عمل من أعمال الرجل بدعيه أنها سخطة عنه .